محاضرات في مقياس:

قانون الأعمال

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

د/ إخراج قسري

09/12/2024

المحور الخامس:

قانون الإفلاس والتسوية القضائية

د/ إبراهيم قري

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلت

تعتبر مسألة الإفلاس من المواضيع القانونية والاقتصادية الحيوية التي تكتسب أهمية خاصة في مجال الأعمال والتجارة. ففي عالمنا المعاصر، يواجه العديد من التجار والشركات تحديات اقتصادية قد تؤدي بهم إلى صعوبات مالية جسيمة، تتراوح بين عدم القدرة على سداد الديون والتدهور المالي. وعندما يصل الوضع إلى مرحلة يعلن فيها التاجر أو الشركة عجزهما عن سداد الديون المستحقة، فإن القانون يتيح مجموعة من الإجراءات والآليات القانونية لمساعدتهم على التكيف مع هذه الأزمة.

1. تعريف الإفلاس:

الإفلاس هو حالة قانونية تُعلن عندما يعجز المدين (سواء كان فردًا أو شركة) عن سداد ديونه المستحقة لدائنيه، نتيجة توقفه عن الوفاء بالتزاماته المالية، ويُعد الإفلاس دليلاً على إختلال الوضع المالي للمدين، مما يتطلب تدخلاً قانونياً لحماية حقوق الأطراف المتضررة، سواء كان المدين نفسه أو الدائنين. وعليه قانون الإفلاس هو مجموعة القواعد والإجراءات القانونية التي تُنظم عملية التعامل مع حالة الإفلاس، بهدف حماية حقوق الدائنين وضمان التوزيع العادل لأصول المدين. كما يهدف القانون إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المدين في إعادة تنظيم نشاطه التجاري أو المالي (في حالة إمكانية ذلك)، ومصلحة الدائنين في استرداد مستحقاتهم بأكبر قدر ممكن.

2. صور الإفلاس:

الإفلاس في القانون الجزائري يصور في نوعين رئيسيين:

1.2 الإفلاس غير الإرادي (الإفلاس البسيط):

هو الحالة التي يعجز فيها المدين عن سداد ديونه بسبب ظروف خارجة عن إرادته ودون أن يكون قد تعمد الإضرار بدائنيه أو ارتكب أخطاء جسيمة في إدارة أمواله. هذا النوع من الإفلاس يُظهر المدين كتاجر حسن النية ولكنه سيئ الحظ.

2.2 الإفلاس الإرادي (الإفلاس بالتقصير أو التدليس):

الإفلاس الإرادي هو أحد صور الإفلاس التي تنشأ نتيجة تصرفات أو قرارات مقصودة من المدين أدت إلى تدهور حالته المالية وتعرّثه عن سداد ديونه. يتميز هذا النوع من الإفلاس بارتباطه بأفعال إرادية تُظهر تقصير المدين أو حتى تورطه في الاحتيال، مما يجعله مسؤولاً قانونياً ويعرضه للعقوبات المنصوص عليها في القوانين الجنائية. وينقسم الإفلاس الإرادي إلى نوعين رئيسيين: الإفلاس بالتقصير والإفلاس بالتدليس.

– الإفلاس بالتقصير:

الإفلاس بالتقصير هو حالة تعرّث المدين عن سداد ديونه نتيجة إهمال أو سوء إدارة، دون وجود نية احتيالية أو قصد الإضرار بالدائنين. يُعتبر هذا النوع من الإفلاس ناتجاً عن تصرفات غير مدروسة أو قرارات خاطئة، تجعل المدين مسؤولاً قانونياً عن أفعاله.

وفقاً للقوانين الجنائية، يُعاقب المدين بالإفلاس بالتقصير بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وستين، بالإضافة إلى غرامة مالية قد تتراوح بين 25,000 و200,000 دينار جزائري، كما ورد في المادة 383 من قانون العقوبات.

– الإفلاس بالتدليس:

الإفلاس بالتدليس هو الإفلاس الناتج عن أفعال إحتيالية متعمدة يقوم بها المدين للإضرار بالدائنين أو لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة. يتميز هذا النوع من الإفلاس بسلوك إجرامي واضح من المدين، يجعل منه جريمة جنائية خطيرة.

يُعاقب المدين بالإفلاس بالتدليس بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، غرامة مالية تتراوح بين 100,000 و500,000 دينار جزائري، حسب المادة 383 من قانون العقوبات.

3. التمييز بين نظام لإفلاس وبعض الأنظمة القانونية:

يمكن التمييز بين الأنظمة التالية:

1.3 الإفلاس والتسوية القضائية:

الإفلاس والتسوية القضائية يشتركان في العديد من الجوانب القانونية، حيث يتطلب كلا الإجراءين وجود شروط موضوعية تتمثل في صفة المدين كتاجر وخضوعه لأحكام القانون التجاري. كما أن الحالتين تعتمد على توفر وصف التوقف عن الدفع، والذي يُعد مؤشراً رئيسياً لبدء الإجراءات. من الناحية الشكلية، تتطلب كلتا الحالتين صدور حكم قضائي من المحكمة المختصة وتعيين وكيل قضائي (وكيل التفليسة) للإشراف على الإجراءات وضمان حماية حقوق الأطراف المعنية، بما في ذلك المدين والدائنين.

رغم التشابه، يختلف الإفلاس عن التسوية القضائية من حيث الهدف والإجراءات. الإفلاس يهدف بشكل أساسي إلى تصفية أموال المدين من أجل سداد ديونه كلياً أو جزئياً، مما يؤدي عادةً إلى إنهاء النشاط التجاري للمدين. في المقابل، تُعد التسوية القضائية إجراءً أقل حدة، حيث تهدف إلى منح المدين فرصة جديدة لاستعادة نشاطه الاقتصادي وإعادة تنظيم ديونه تحت إشراف قضائي. كما أن الإفلاس يُعتبر إجراءً نهائياً، بينما تُقدم التسوية القضائية كحل وقائي يسمح باستمرار النشاط التجاري للمدين إذا أثبتت جديته وقدرته على الالتزام بخطة السداد.

2.3 الإفلاس ونظام الحجز:

الإفلاس هو إعلان قانوني بأن المدين غير قادر على سداد ديونه، ويشمل تصفية أصوله وتوزيعها على الدائنين. يمكن أن يؤدي إلى إغلاق نشاط المدين أو إعادة تنظيمه عبر التسوية القضائية، أما الحجز الحجز هو إجراء قانوني يتم فيه وضع أموال المدين تحت رقابة القضاء لضمان حقوق الدائنين. بمعنى آخر، إذا كان المدين مديناً لشخص أو جهة ما، يمكن للدائن طلب الحجز على أموال المدين (مثل ممتلكاته أو حساباته البنكية) حتى يتم سداد الديون. في هذه الحالة، لا يتم تصفية أو بيع ممتلكات المدين فوراً، بل يُمنع المدين من التصرف فيها بشكل حر، ويتم تنفيذ ذلك وفقاً للحكم القضائي.

3.3 الإفلاس ونظام الإعسار:

الفرق بين الإفلاس و نظام الإعسار يكمن في الطبيعة القانونية والأهداف والإجراءات المتبعة، الإفلاس هو الوضع القانوني الذي يعلن فيه المدين عدم قدرته على دفع ديونه التجارية، ويترتب عليه تصفية أصوله لتوزيعها على الدائنين أو إجراء تسوية مع الدائنين إذا كان ذلك ممكنًا. يتم الإعلان عن الإفلاس من خلال حكم قضائي، وقد يؤدي إلى إغلاق النشاط التجاري للمدين إذا لم يكن هناك إمكانية لإعادة تنظيمه. الهدف الأساسي من الإفلاس هو ضمان حقوق الدائنين من خلال تصفية الأصول المتبقية للمدين.

أما نظام الإعسار، فيُطبق عندما يكون المدين غير قادر على دفع ديونه ولكن لا يزال لديه القدرة على إعادة تنظيم أوضاعه المالية دون اللجوء إلى التصفية. يتيح هذا النظام للمدين فرصة لإعادة جدولة ديونه أو ترتيبها بشكل يمكنه من مواصلة نشاطه التجاري أو الشخصي. الفرق الرئيس بين الإعسار والإفلاس هو أن الإعسار يوفر فرصًا أكبر للمدين لإعادة التوازن المالي وتجنب تصفية الأصول، بينما الإفلاس يتضمن تصفية الأصول بسبب فشل المدين في سداد ديونه.

4. خصائص نظام التفليس:

يشمل نظام الإفلاس مجموعة من النقاط القانونية والتنظيمية التي تحدد كيفية تنفيذ هذا النظام لضمان حماية حقوق المدين والدائنين، وتوضيح التزامات الأطراف المختلفة في هذا الإجراء. سنشرح كل خاصية من خصائص نظام الإفلاس بالتفصيل:

1.4 نظام قائم بذاته:

نظام الإفلاس يتميز بالاستقلالية وله قواعده الخاصة التي تختلف عن القوانين التجارية أو المدنية الأخرى، حيث يعتمد على مجموعة من التشريعات التي تحدد كيفية التعامل مع الشركات أو الأفراد غير القادرين على دفع ديونهم. فمن خلال هذه الاستقلالية، يتم تحديد كيفية التعامل مع الأصول والديون بشكل مناسب. أحد الأهداف الرئيسية لنظام الإفلاس هو تحقيق توازن بين المدينين والدائنين، حيث يحاول النظام ضمان أن المدين لا يخسر كل شيء ويعطى فرصة لإعادة الهيكلة أو التسوية المالية، وفي الوقت نفسه يضمن للدائنين استرداد حقوقهم بأكبر قدر ممكن من الأصول.

2.4 الإفلاس جريمة:

الإفلاس قد يحدث بسبب أفعال غير قانونية يرتكبها المدين، إذا تبين أن المدين قد ارتكب عمليات احتيال أو خداع (مثل إخفاء أصوله أو تقديم معلومات كاذبة بشأن حالته المالية)، فقد يعتبر هذا نوعًا من الجريمة. فالإفلاس الناتج عن أفعال غير قانونية يعاقب عليه القانون ويمكن أن يتضمن غرامات أو عقوبات بالسجن، وفقًا للظروف والأفعال التي ارتكبها المدين. على سبيل المثال، قد يتعرض المدين للمسؤولية الجنائية إذا قام بإخفاء أو تبديد أمواله بنية الاحتيال على الدائنين.

3.4 إشراف السلطة القضائية:

يشرف القضاء على إجراءات الإفلاس لضمان سير العملية بشكل قانوني ومنظم، فالمحكمة تكون مسؤولة عن تعيين قاضي منتدب والذي يشرف على جميع الإجراءات المتعلقة بالإفلاس، من تحديد الأصول التي يمكن تصفيتها إلى تقسيمها بين الدائنين.

5. شروط شهر الإفلاس والتسوية القضائية:

حتى يتم الاعتراف بالإفلاس بشكل قانوني وشهره فإنه يتعين توافر شروط موضوعية وأخرى شكلية نوجزها في الآتي:

1.5 الشروط الموضوعية:

لكي يتم شهر الإفلاس، يجب توافر مجموعة من الشروط الجوهرية التي تحدد أهلية المدين وظروفه المالية:

– شرط توافر صفة التاجر:

يجب أن يكون المدين تاجرًا، أي أن يمارس عملاً تجاريًا بإسمه ولحسابه الخاص، كما يُشترط أن يكون التاجر مسجلاً في السجل التجاري، لأن الإفلاس نظام خاص بالتجار ولا يشمل الأفراد غير التجار أو أصحاب المهن غير التجارية.

– شرط التوقف عن الدفع:

يجب أن يكون التاجر قد توقف عن دفع ديونه التجارية المستحقة عند حلول أجلها، وأن يكون هذا التوقف دائماً نتيجة عجز حقيقي عن الوفاء بالإلتزامات المالية، هذا التوقف يُعتبر مؤشراً واضحاً على عدم قدرة المدين على مواجهة ديونه التجارية.

– شرط وجود ديون تجارية مستحقة:

يُشترط أن تكون هذه الديون ذات طبيعة تجارية مستحقة وليست ديوناً مدنية، حيث إن نظام الإفلاس ينظم العلاقة بين التجار في مجال النشاط التجاري فقط، إضافة لخلوها من النزاع.

2.5 الشروط الشكلية:

إجراءات شهر الإفلاس تتطلب استيفاء شروط شكلية لضمان قانونية وشفافية العملية:

– تحديد الإختصاص القضائي لشهر الإفلاس والتسوية القضائية:

تُحدد قواعد الإختصاص القضائي للنظر في قضايا الإفلاس والتسوية القضائية بناءً على نوع المحكمة المختصة وموقعها الجغرافي. من الناحية النوعية، تختص المحاكم التجارية بالنظر في هذه القضايا وفقاً لنص المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كونها الجهة القانونية المسؤولة عن التعامل مع النزاعات المتعلقة بالتجار والشركات التجارية. أما من الناحية المكانية، يُحدد الإختصاص بناءً على مكان ممارسة النشاط التجاري للمدين، حيث تنعقد المحكمة في مكان الموطن الجديد للمدين إذا قام بتغييره، أو في مكان المقر الإجتماعي للشركة بالنسبة

للشركات التجارية. وفي حالة وفاة التاجر أو اعتزاله النشاط، يُنظر في آخر مقر كان يزاول فيه النشاط التجاري. كما أن النزاعات المرتبطة بفروع النشاط التجاري تُحال إلى محكمة موقع الفرع.

– إجراءات طالب شهر الإفلاس أو التسوية القضائية:

تختلف الجهة التي يمكنها طلب شهر الإفلاس أو التسوية القضائية، وتشمل المدين نفسه أو الدائنين، وفي بعض الحالات يتم ذلك بمبادرة من المحكمة. يمكن للمدين الذي توقف عن سداد التزاماته تقديم طلب للمحكمة التجارية المختصة مدعومًا بالمستندات التي تثبت عجزه عن الدفع، كما يحق للدائنين طلب إعلان الإفلاس إذا كانوا يمتلكون أدلة على توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية. وفي حالة وجود دلائل واضحة على عجز المدين، ويمكن للمحكمة مباشرة الإجراءات دون الحاجة إلى طلب من الأطراف، استنادًا إلى سلطتها التقديرية في حماية حقوق الدائنين.

– إصدار الحكم بشهر الإفلاس:

يعد إصدار الحكم بشهر الإفلاس إجراءً قانونيًا يهدف إلى تنظيم العلاقة بين المدين ودائنيه وضمان حقوق الأطراف. يتضمن الحكم تحديد تاريخ توقف المدين عن الدفع وتعيين وكيل للتفليسة للإشراف على إدارة أصول المدين ومتابعة الإجراءات اللازمة للتسوية. كما يُلزم الحكم بوقف كافة إجراءات التنفيذ التي بدأها الدائنون لحماية حقوق الجميع. يتم إشهار الحكم عبر نشره في السجل التجاري والصحف المختصة لضمان الشفافية وإبلاغ الأطراف المعنية، مما يساهم في إتاحة الفرصة لتنظيم العلاقة بين المدين والدائنين بشكل قانوني ومنظم.

6. كيفية التسوية القضائية:

التسوية القضائية هي إجراء قانوني يُمنح للتاجر أو الشركة التي تواجه صعوبات مالية، بهدف مساعدتها على الاستمرار في نشاطها بدل إعلان الإفلاس. يتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات:

1.6 طلب التسوية القضائية:

التسوية القضائية تبدأ عندما يتقدم التاجر أو الشركة بطلب رسمي إلى المحكمة التجارية المختصة. هذا الطلب يجب أن يحتوي على شرح واضح للمشكلات المالية التي يواجهها التاجر، مثل عجزه عن سداد الديون أو تراجع نشاطه التجاري. بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم وثائق رسمية تدعم هذا الطلب، مثل الميزانية العمومية، القوائم المحاسبية، وقائمة الديون والأصول، لإثبات الصعوبات المالية التي يواجهها التاجر.

2.6 قبول الطلب من المحكمة:

بعد تقديم الطلب، تنظر المحكمة في مدى استيفاء التاجر للشروط القانونية لفتح إجراءات التسوية القضائية. إذا تأكدت المحكمة من صحة الطلب وأهمية المساعدة الاقتصادية للتاجر، فإنها تصدر قرارًا بقبول الطلب. يتضمن هذا القرار بدء إجراءات التسوية القضائية ووضع خطة عامة لإعادة تنظيم ديون التاجر بطريقة تضمن استمرار نشاطه التجاري.

3.6 تعيين وكيل قضائي:

تعيّن المحكمة شخصًا مختصًا يُسمى وكيل التفليسة أو الوكيل القضائي، وهو مسؤول عن إدارة أموال التاجر والإشراف على تنفيذ خطة التسوية. يعمل الوكيل القضائي كوسيط بين التاجر والدائنين، ويهدف إلى ضمان تنفيذ الإجراءات بشفافية وعدالة وحماية حقوق الجميع.

4.6 وضع خطة التسوية:

هذه المرحلة تُعتبر أهم خطوة في التسوية القضائية، حيث يتم فيها وضع خطة دقيقة لإعادة جدولة ديون التاجر بالتعاون مع الدائنين. تتضمن الخطة تحديد الأولويات في السداد، جدول زمني للدفعات، وإجراءات إضافية لتحسين الوضع المالي للتاجر، مثل بيع بعض الأصول غير الضرورية أو تخفيض النفقات التشغيلية.

5.6 تنفيذ خطة التسوية:

بعد الموافقة على الخطة من قبل المحكمة والدائنين، يبدأ التاجر بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، حيث يلتزم بسداد ديونه وفق الجدول الزمني المحدد في الخطة، تحت إشراف الوكيل القضائي الذي يراقب العملية ويضمن التزام جميع الأطراف.

6.6 انتهاء إجراءات التسوية القضائية:

تُختتم إجراءات التسوية القضائية عندما ينجح التاجر في تنفيذ الخطة وسداد ديونه أو جزء كبير منها. عندها، يتم إنهاء القضية رسميًا، ويستطيع التاجر استئناف نشاطه التجاري بشكل طبيعي. في حال فشل التاجر في تنفيذ الخطة، قد تُحول القضية إلى إجراءات الإفلاس كحل نهائي.